Al-Qentar Journal for Economic Studies and Entrepreneurship

Economic and entrepreneurship studies series

المركزية واللامركزية في الفكر الاداري الاسلامي

الدكتورمانع بن راشد البراشدي

استاذمساعد/ قسم ادارة الاعمال/ الجامعة الامريكية المفتوحه

تاريخ الارسال 2024/2/25- تاريخ القبول 2024/2/28

الملخص

لقد عرف الفكر الاداري الاسلامي التنظيم الإداري بصوره المعروفة لنا حاليا؛ إذ عرف الأسلوب المركزي في الإدارة سواء الأسلوب التركيزي أم الأسلوب أو المرن، كما عرفت ملامح اللامركزية المكانية، أو الإدارة المحلية، وقد وجدت هذه النظم في تاريخ الإدارة الإسلامية وإن لم تسمَّ بهذه المسميات، حيث وجدت عناصرها في الو اقع العملي بصورة تلقائية، ونتيجة طبيعية لحسن الإدارة، ولمواجهة التطورات السريعة والمتلاحقة التي مرت بها تلك الدولة. ومن ناحية أخرى فإن الإدارة المحلية في الإسلام قد تميزت بفاعلية الرقابة التي كانت تباشر عليها من قبل السلطات المركزية خصوصاً، والتي تقوم على أساس أخلاقي و إيماني على نحو أساسي. وقد بدأت ملامح النظام الإداري اللامركزي تلوح في الأفق منذ بدايات العهد الأموي، إذ حرص الخليفة معاوية بن أبي سفيان على إعطاء الأمراء والولاة الصلاحية الواسعة في الحكم والإدارة، مع وجود رقابة فعالة على أعمالهم من قبل الخليفة ذاته، وعلى هدي ذلك سار بقية الخلفاء.

الكلمات المفتاحية: الفكر الاداري الاسلامي، المركزية، اللامركزية.

Centralization and decentralization in Islamic administrative thought

Abstract: Islamic administrative thought has defined administrative organization in its known forms, including centralized methods such as concentration and flexibility, as well as the features of spatial decentralization or local administration. These systems existed in the history of Islamic administration, even if not explicitly labeled, as their elements were present in practical reality as a natural consequence of good governance and to address rapid and successive developments experienced by the state. On the other hand, local administration in Islam was characterized by the effectiveness of oversight exercised by central authorities, grounded fundamentally in moral and religious principles. The features of a decentralized administrative system began emerging since the early days of the Umayyad era, as Caliph Muawiyah bin Abi Sufyan was keen on granting princes and governors broad authority in governance and administration, with effective oversight by the caliph himself, a practice continued by subsequent caliphs.

Keywords: Islamic administrative thought, centralization, decentralization

2/28/2024

1- المقدمة

جاء الإسلام كدين له مركزيته المغايرة عن المركزيات البشرية، وبما أننا مسلمون فهذا يجعلنا نفترق عن جميع المجتمعات والخلائق والملل، وأن مركزيتنا تختلف عن تلك المركزيات الأخرى. فكوننا مسلمين فهذا يعني أن مركزيتنا تتمثل في الوحي، والوحي هنا يتمثل في كتاب الله (القرآن الكريم) وسنة رسوله. وأن الحلال والحرام يخرجان من هذين المصدرين. وأن من يحدد لنا سبل الوصول للغايات والأهداف هذين المصدرين أيضاً. فهنا يتم تعريف المركزية على أنها النقطة التي ينطلق منها الإنسان للنظر في الأمور وتقييمها والحكم عليها إما بالقبول أو الرفض .

فالذي يحدد مضامين الحريات والسياسة وشكل المجتمع وكيفية التعامل مع المجتمعات والمركزيات المختلفة هذين المصدرين. فالقرآن منه المحكم والمتشابه. فأما المحكم فهو أم الكتاب والذي لا يحدث فيه تنازع ووقع الاتفاق عليها نقلاً وعقلاً وأن المحكمات لا تقتصر على القرآن فقط بل إن السنة تحتوي على محكم أيضاً. وأن من المتشابهات في القرآن لا يتم تفسيرها إلا بالسنة.

2- المركزية

تعني المركزية الإدارية بكل بساطة، تركيز وتكاثف السلطة في مركز معين (دولة، فئة، أشخاص) حيث تدار كافة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من هذا المركز الذي يكون هرمي بالضرورة، ولا يمكن للمستويات الإدارية الأخرى أن تتصرف إلا بناءً على أوامر وتعليمات المركز، حيث صلاحيات اتخاذ القرار محصورة في أشخاص أو مؤسسات محدودة. تمارس المركزية في الدول عن طريق جهاز رئاسي وحكومي مضبوط بشكل صارم، وأي قرار؛ مهماً كان أم بسيطاً يخضع لرقابة وموافقة المركز حصراً، أما الدستور هو الآلة القانونية التي تشرع هذه الممارسات(الطماوي، 1979).

3- اللامركزية

أصبحت اللامركزية من الاصطلاحات الدارجة كثيراً في الإعلام والرأي العام وخاصة بعد أزمات ما يسمى بالربيع العربي. اللامركزية تعني مشاطرة الإدارة مع الكل وممارسة الديمقراطية المباشرة. حيث توزع الوظائف الإدارية بين

الأقاليم والوحدات الإدارية الصغيرة. وفي الأدبيات السياسية المعاصرة، تعني إعطاء دور أكبر للمجتمع المدني. بشكل جوهري اللامركزية تعني تقويض السلطة(العدوي، 1972).

تعطي اللامركزية دوراً رئيسياً للإدارات المحلية التي تعتمد على المجالس والكومونات وممارسة الديمقراطية المباشرة نوعاً ما. ويعاد ترتيب العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة من أصغر الوحدات الاجتماعية إلى المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى.

ومن مقتضيات اللامركزية هو أن تكون السلطات المحلية متمتعة بالاستقلال الإداري والاقتصادي والخدمي عن المركز. وتفعيل دور الكومونات والتعاونيات والبلديات المحلية. اللامركزية تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من الناس في صنع القرار والتفاعل والمشاركة.

التاريخ الإسلامي حافل بهذه الأشكال في الحكم، حيث تمتع نظام الحكم في الحضارة الإسلامية بنوع من الاستقلال المحلي والإداري بحكم توسع نفوذها على أراضي جغرافية شاسعة واختلاف الثقافات والإثنيات المنضوية تحت راية الإسلام.

تعتبر وثيقة المدينة أو دستور المدينة، الذي تمت كتابته فور هجرة النبي محمد إلى يثرب (المدينة المنورة) 27 أيلول من عام 622م، من أهم إنجازات الحضارة الإسلامية. ويمكن تسميته بالدستور المدني أو التوافق الديمقراطي إن جاز التعبير. كانت المدينة المنورة أو طيبة الطيبة كما يسميها المسلمون، تحوي ثقافات وقبائل شتى وكلها ذات منشأ ساميّ. حيث كان سكانها من القبائل العربية واليهودية كقبيلتَي الأوس والخزرج العربيتَين والقبائل اليهودية (قبائل بني قَينقاع وبني النضير وبني قرَيظة)، ومع هجرة نبي الإسلام محمد إليها، ازداد عليهم المهاجرون وأنصار الإسلام من المدينة. هذا التنوع الثقافي والقِبَلي والإيديولوجي أفرز معه الحاجة إلى عقد اجتماعي ينظم العلاقات والشؤون الإدارية السياسية للمجتمع، وما صحيفة المدينة سوى تعبير عن الوحدة السياسية في ذاك الزمن(غليون والعوا، 2004).

أنشئ دستور المدينة نتيجة محادثات نبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم مع رؤساء القبائل العربية واليهودية في المدينة ونتيجة لذلك تم وضع بنود الدستور الذي يتألف من 52 بنداً حسب اتفاق العلماء، بمشاورة واتفاق جميع الفرق والقبائل. نص الدستور على احترام العقائد والاختلافات والوحدة بينهم، حيث يشار وفي أكثر من بند إلى

القبائل اليهودية والعربية وإن لها ما لغيرها، حيث يقال في إحدى البنود "وَبَنُو عَوْف عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاقَلُونَ مَعَاقِلَهُمْ الْأُولَى، كُلّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ."(زايد، 2007)

معاهدة المدينة أهم عقد اجتماعي مكتوب في التاريخ الكوني للمنطقة، حيث كانت تعتمد على المشاركة في الإدارة (الديمقراطية) والاتحاد الطوعي بين القبائل والعقائد المختلفة (الإدارة الذاتية).

بعد وفاة النبي محمد، دخلت الحضارة الإسلامية طوراً جديداً من أطوار السلطة وتوسع نفوذها الإمبراطوري. كانت الخلافة الراشدية بادئها والإمبراطورية العثمانية خاتمها إذ بدأت بعدها مرحلة التحول القومي والدولة القومية. كان الصراع محتدماً بين الفرق والمذاهب الإسلامية على شكل الحكم والإدارة، بين السلطة المركزية والمجموعات المصرة على الديمقراطية واللامركزية (الخوارج – العلويون – المتصوفون – الفلاسفة والعلماء المسلمون وغيرهم)(كمال، 2001).

شهد عصر الخلافة الراشدية تحولات جمة في المفاهيم وخارطة النفوذ الإسلامي في المنطقة آنذاك، وكانت المناطق الداخلة تحت النفوذ الإسلامي بالأطراف تتمتع بحكمها الذاتي، بالإضافة لدفع الضرائب من قِبل غير المسلمين. فكانت الأقاليم أو ما كانت تسمى الولايات تدار من قِبل والي يعينه الخليفة، وتدار الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بالتداخل مع الحفاظ على المبادئ العامة للشريعة الإسلامية.

وحتى العصور العباسية كان هنالك حيز للأقاليم بتشكيل مجالسها الذاتية وإدارتها بما كان يسمى مجلس ديوان الشورى. وظلت المجموعات المجتمعية والفكرية محافظة على حالة المقاومة لديها تجاه الحكم الإمبراطوري، بدءاً من الفلاسفة المسلمين إلى المجموعات المقاومة كالقرامطة(روا، 1996).

فتح شبه الاستقلال الممارس في ظل الإمبراطورية العباسية الطريق للتطور والنهضة الفكرية أيضاً، حيث أعيد البحث في الفلسفات الشرقية القديمة واليونانية. وما عصر النهضة الإسلامية ما بين القرنين الثامن والثاني عشر سوى تعبير ذهني عن تلك المرحلة.

كانت الإمبراطورية العثمانية أو ما كانت تسمى الدَّوْلَةُ العَلِيَّةُ العُثمَانِيَّة (1299م – 1923م)، تعتمد على نظام الإيالات أو الإدارات الذاتية (المختارية) في الحكم، منذ دخول العثمانيين للقسطنطينية 1453م، وتوسع الإمبراطورية العثمانية جغرافياً، ووجود الكثير من الثقافات (العربية والكردية والتركية) تحت سقف الإمبراطورية، ولّد معه نوعاً

من شبه الاستقلال المحلي للثقافات والشعوب الموجودة في كنف الإمبراطورية، ومن هنا بدأ نظام الإيالة (وهي كلمة مشتقة من كلمة "Êl" الكردية ويستخدمها الفرس أيضاً). كانت الإيالات تقسم إلى ألوية أو ما كانت تسمى بال "السنجق"، وأما السناجق، فكانت تتكون من عدد من الأقضية، والقضاء كان يقسم لعدد من النواحي، يتبع لها عدد من القرى، ولكل سنجق، حاكم تعينه السلطة المركزية للإمبراطورية، وكانت الإمبراطورية تتألف من حوالي 50 إيالة(عبد الرحمن، 1994).

تمتع الكرد بنوع من شبه الاستقلال، في ظل الإمبراطورية العثمانية، وكان عدد الإمارات الكردية، يزيد على العشرين إمارة، ويسمي المؤرخون، تلك المرحلة، بمرحلة الإمارات. كانت كردستان قبل سنة (1514م) تسود فيها إمارات مستقلة مشغولة بتنظيم شؤونها الداخلية، لكن سوء معاملة الشاه إسماعيل الصفوي إضافةً إلى الاختلاف المذهبي أدى إلى انضمام أكثرية الإمارات إلى جانب الدولة العثمانية فضلاً عن جهود ملا إدريس البدليسي الذي لعب دوراً كبيراً في استمالة الكرد إلى جانب الدولة العثمانية، في عام (1515م) قام العلامة إدريس، بعد تفويضه من قبل السلطان العثماني، بعقد اتفاقية مع الأمراء الكرد، يتضمن اعتراف الدولة العثمانية بسيادة تلك الإمارات على كردستان وبقاء الحكم الوراثي فيها ومساندتها عند تعرضها للغزو أو الاعتداء مقابل أن تدفع الإمارات الكردية رسومات سنوية كرمز لتبعيتها للدولة العثمانية وأن تشارك إلى جانب الجيش العثماني في أية معارك تخوضها الإمبراطورية إضافة إلى ذكر اسم السلطان والدعاء له من على المنابر في خطبة الجمعة. تضمن هذا الاتفاق اعترافاً من الدولة العثمانية بالسلطات الكردية(عبد الرحمن، 2006).

لم تكن للإمبراطورية العثمانية، هوية قومية محددة وصارمة، بل كانت العثمانية هي الهوية الأعلى لكل الثقافات الأخرى. وأصلاً، رفض العثمانيون، الهوية التركية القومية، حيث كانوا يعتبرونها تخص المقاتلين وفئة معينة من المجتمع العثماني، فقد كان التعدد الثقافي والإثني، هو الطاغي على الهوية الاجتماعية للإمبراطورية، وإن عاشت في الفترة الأخيرة من عمرها، ما نستطيع تسميته بأزمة الهوية.

4- نظام الولايات في الحكم الإسلامي

إنّ الخليفة الحاكم كان يشكّل المحور في السلطة المركزية، يساعده في تحقيق الأهداف، ورسم الخطط وتجسيدها: هيئة استشارية من ذوي العلم والتجربة، ووزارة تفويض أو تنفيذ ومن يدور في فلكها، ودواوين إدارية متخصّصة. أما

2/28/2024

في الأقاليم البعيدة عن العاصمة المركزية، فكانت العوائق الطبيعية (مسافات ومواصلات..) والخصوصيات الاجتماعية (أجناس، أعراف، تقاليد، أديان..) تحول دون الاتصالات المباشرة والسريعة التي تمنع من تطبيق خطّة سياسية وإدارية منسجمة بتفاصيلها مع الخطّة المركزية العامة؛ لذلك اعتمدت الدولة سياسة اللامركزية المحدودة في الولايات، بحيث يفوّض الخليفة ولاته ببعض الصلاحيات المحكومة بالقواعد الكلّية لسياسة الحكم وأهدافه، على أن يلتزموا بأمرين أساسيين:

1. التعاليم والتوجيهات الصادرة عن الحكم المركزي.

2. تقديم تقارير موسميّة عن أحوال أقاليمهم، وواقع إنجازاتهم، والمشاكل التي تصادف مسيرة حكمهم(العدوي، 1972).

في العصر النبوي:

منذ أن استقرّ النبي(ص) في المدينة، شرع بوضع قواعد لدولة إسلامية؛ فبنى المسجد ليكون معبداً وملتقى للتقاضي والتباحث، وحقّق الوحدة الاجتماعية والسياسية بالمؤاخاة والعهود والوثائق؛ ثم انطلق في سياسة التبشير والتوسّع، حتى بلغ نفوذه أطراف شبه الجزيرة العربية واليمن والبحرين.. وكي يحيط النبي(ص) بأحوال هذه البلاد، ويؤكّد سلطانه على أراضيها، قام بإجراءات تنظيمية:

1.قسّم البلاد إلى وحدات إدارية محدّدة شملت: المدينة، مكة، تيماء، مقاطعة بني كندة، نجران اليمن، حضرموت، عمان، البحرين..(الطماوي، 1972)

2.اختار لكل وحدة إدارية والياً، يقوم بنشر الإسلام وإمامة الصلاة، وجباية الزكاة، والقضاء وإقامة الحدود وإنفاذ الاحكام.. وكان من أبرز ولاته: المهاجر بن أمية على صنعاء، وزياد بن لبيد على حضرموت، وعلي بن أبي طالب على نجران اليمن، ويزيد بن أبي سفيان على تيماء، والعلاء بن الحضرمي على البحرين..

وكان النبي(ص) يجتهد في اختيار عناصر تتمتّع بقدرٍ كاف من العلم والتقوى والخبرة والحزم والشجاعة، وفي هذا الاطار نسب إلى أبي ذر الغفاري قوله: قلت لرسول الله: ألا تستعملني؟.. قال: فضرب بيده على منكبي، وأجاب: يا أبا ذر.. إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقّها، وأدّى الذي عليه فيها(غليون والعوا، 2004).

وفي هذا الإطار جرت العادة أنه إذا أرسل قائد لفتح بلد، وُلِّي عليه قبل خروجه لفتحه، وكشاهد على ذلك ما ذكره البلاذري: في السنة الثامنة للهجرة، أرسل الرسول(ص) أبا زيد الأنصاري وعمرو بن العاص، ومعهما كتاب منه يدعو الناس إلى الإسلام، وقال لهما: إن أجاب القوم إلى شهادة الحقّ، وأطاعوا الله ورسوله، فعمروا الأمير، وأبو زيد على الصلاة وأخذ الإسلام على الناس، وتعليمهم القرآن والسنّة.

ب. في العصر الراشدي:

وعلى هدي السنّة الإدارية، سار الخلفاء الراشدون؛ فجاءت تدابيرهم منسجمة مع الاتجاه العام، ومستجيبة للأوضاع الجديدة:

فالخليفة أبو بكر شهد عصره حدثان رئيسان: حروب الردّة التي هدّدت وجود الدولة ووحدتها، فعمل على إعادة اللحمة إلى عناصرها، ثم على فرض هيبتها، والفتوحات في الشام والعراق التي أضافت إلى دولة الإسلام أراضي جديدة، فرضت على الحكم إعادة النظر في التقسيمات الإدارية السابقة؛ فاعتمد التقسيم التالي:مكة.. المدينة.. الطائف.. صنعاء.. حضرموت.. خولان.. زبيد.. ومع (جبل اليمن)، الجند، البحرين.. نجران.. جرش، دومة الجندل(زايد، 2007). أمّا الخليفة عمر بن الخطاب، فشهد عصره استقراراً أمنياً، وثباتاً سياسياً وتوسعاً جغرافياً.. مما ولّد ظروفاً ملائمة لتنظيمات إدارية جديدة كان في مقدّمتها نظام الدواوين، الذي ربما أوحى بتقسيم البلاد إلى وحدات إدارية جديدة، كانت على النحو التالي: <مكة.. المدينة.. الطائف.. صنعاء.. الجند.. الكوفة.. البصرة.. مصر.. حمص.. دمشق.. البحرين.. ولاية سجستان ومكران وكرمان.. ولاية طبرستان.. ولاية خراسان.. الأهواز، فلسطين الجزيرة..

وفي نهاية العصر الراشدي لم تحصل تغيّرات تذكر على هذا الواقع، سوى بعض الإضافات التي فرضتها الفتوحات المحدودة(كمال، 2001).

ج. في العصر الأموي:

تتابعت سياسة الفتح شرقاً وغرباً، بحيث ترامت أطراف الدولة من حدود الصين في الشرق، إلى شواطئ المحيط الأطلسي في الغرب، تضاف إليها الأندلس في أوروبا، ومع هذه المساحات الشاسعة، لم تتغير معالم التقسيمات الإدارية السابقة، ولكنّها شملت بعض الدول بدلاً من المدن والمقاطعات، ويظهر ذلك من خلال أسماء ولايات بعض الولاة؛ فعمرو بن العاص، وعبدالعزيز بن مروان.. مصر، وزياد بن أبيه وابنه عبيد الله والحجاج بن يوسف.. العراق، ومروان

بن الحكم.. مكة والمدينة، ومحمد بن مروان.. أرمينية، وموسى بن نصير.. الأندلس، وسليم بن أسلم بن زرعة.. السند والهند.

ولعلّ ما يميز الوضع الإداري في هذا العصر، هو حرية التصرّف والحركة للولاة في ولاياتهم، يستثنى من ذلك الخليفة عمر بن عبدالعزيز الذي شدّد الرقابة وقلّص من سلطات الولاة وحرياتهم(روا، 1996).

د. في العصر العباسي:

في مستهلّ العصر العباسي، مال الحكم إلى المركزية بفعل قوّة نفوذ الخلفاء مما حوّل الولاة إلى أدوات تنفيذية، إلا من كان الخليفة مطمئناً إلى ولائه، ومن خلال قراءة تاريخ أبي العباس السفاح، تبدو معالم بعض الوحدات الإدارية التي كان يتسلّمها ولاة من عائلة الحكم في معظمهم، فالجزيرة وأرمينية وأذربيجان.. لأبي جعفر المنصور، والحجاز واليمن واليمامة.. لداود بن علي، وبلاد الشام.. لعبدالله بن علي، والبصرة والبحرين وعمان.. لسليمان بن علي، وكور الأهواز.. لسليمان بن علي، وخراسان.. لأبي مسلم الخراساني، ومصر وشمالي أفريقية.. لأبي عون.

أمّا في أوائل القرن الرابع الهجري، فأصبحت الوحدات الإدارية على الشكل التالي: مصر، فارس، البصرة، الأهواز، الريّ، الشام، إصفهان، الثغور..(عبد الرحمن، 1994).

ولعلّ ما يميز أواسط هذا العصر، هو الضعف الذي تفشى في جسم الدولة العباسية، مما خفّف الرقابة على ولاة الأمصار، فشجعهم على التمرّد والاستقلال عن الحكم المركزي.. وهذا هو ما دفع ابن الأثير إلى وصف حالة الخلافة في عهد الراضي بالله (322 .329هـ) بالقول: (إنه لم يبق للخليفة سوى بغداد وأعمالها).

5- الخاتمة

لقد عرفت الدولة الإسلامية منذ تأسيسها على زمن الرسول صلى الله عليه وسلم التنظيم الإداري بصوره المعروفة لنا حاليا؛ إذ عرفت الأسلوب المركزي في الإدارة سواء في ذلك الأسلوب التركيزي أم الأسلوب المخفف أو المبسط، كما عرفت ملامح اللامركزية المكانية، أو الإدارة المحلية، وقد وجدت هذه النظم في تاريخ الإدارة الإسلامية وإن لم تسمَّ بهذه المسميات، حيث وجدت عناصرها في الواقع العملي بصورة تلقائية، ونتيجة طبيعية لحسن الإدارة، ولمواجهة التطورات السريعة والمتلاحقة التي مرت بها تلك الدولة. ومن ناحية أخرى فإن الإدارة المحلية في الإسلام قد تميزت بفاعلية الرقابة التي كانت تباشر عليها من قبل السلطات المركزية خصوصاً، والتي تقوم على أساس أخلاقي وإيماني

على نحو أساسي. وقد بدأت ملامح النظام الإداري اللامركزي تلوح في الأفق منذ بدايات العهد الأموي، إذ حرص الخليفة معاوية بن أبي سفيان على إعطاء الأمراء والولاة الصلاحية الواسعة في الحكم والإدارة، مع وجود رقابة فعالة على أعمالهم من قبل الخليفة ذاته، وعلى هدي ذلك سار بقية الخلفاء.

6- المراجع

- إبراهيم أحمد العدوي، النظم الإسلامية: مقوماتها الفكرية ومؤسساتها التنفيذية (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1972).
- سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية الحديثة وفي الفكر السياسي الإسلامي (دار الفكر العربي، القاهرة 1979).
- برهان غليون ومحمد سليم العوا، النظام السياسي في الإسلام (دار الفكر، دمشق 2004).
- عبد المرضي محمد عطوة زايد، الدعوة والدولة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم (دار الثقافة العربية، القاهرة، 2007).
- د. أدهم، فوزي كمال، الإدارة الإسلاميَّة ، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1 ،1421هـ/2001.
- أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى،. 1996.
- طه عبدالرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1994.
- طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.